

مقرر النظم الاقتصادية

محاضرة الأسبوع التاسع والعاشر

الاقتصاد الإسلامي

مفهوم الاقتصاد الإسلامي :-

هو علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة.

أو هو مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص القرآن والسنة ، والأساليب أو الخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة".¹

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

1- نظام رباني: إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني ، ليست أصوله من وضع البشر، بخلاف الأنظمة الأخرى من رأسمالية أو شيوعية ، وطالما هو نظام رباني فإن مصادر استمداده محصورة بالقرآن والسنة .

2- اقتصاد عقدي : لأنه منبثق من أصل العقيدة الإسلامية ، ويلتزم ببعض الالتزامات كالزكاة، والصدقات ونحوها.

3- فيه طابع تعبدي : إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني وكل طاعة لبند من بنود هذا النظام هو طاعة لله تعالى، وكل طاعة لله هي عبادة، فتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي عبادة ، يقول الله تعالى [وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون]² أي يطيعون.

4- الموضوعية : فرد الأمانات مثلاً خيرٌ يجب أن يتمسك به، سواء كان هذا الخير نائلاً المسلم أو الكافر ، الصديق أو العدو، وسواء تحقق على يد مسلم أو كافر ، عدو أم صديق ، يقول الله عز وجل [إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها]³

5- الهدف السامي : إذا كان هدف الاقتصاد في النظم الاقتصادية الأخرى زيادة الرفاهية المادية ، فإن هدف الاقتصاد الإسلامي زيادة على ذلك: تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان ، قال تعالى [وسيجنبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكى]⁴ فالإنفاق هنا لتحقيق هدف تزكية النفس ، وقال جل شأنه [وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم]⁵ وليس الجهاد بالضرورة أن يكون قتالاً ، بل قد يكون إصلاحاً اجتماعياً ، أو فكرياً ، أو تهذيب نفسياً ، أو سموا روحياً.

6- اقتصاد بناء : يحرم كل ما هو ضار بالفرد والمجتمع ، فهو يحرم الربا والغش، فهو يحرم الكسب عن طريق الجريمة ، والبغاء ، والاتجار بالخمير والمخدرات ، والأصل في ذلك قوله ρ (لا ضرر ولا ضرار)⁶

7- ترشيد استخدام المال : وذلك عن طريق

أ- الاعتدال في الإنفاق

ب- عدم تمكين السفهاء من المال

ج- عدم استعماله لترويج الباطل

د- عدم استعماله استعمالاً مضرراً بالغير

8- الجمع بين الثبات والتطور: إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا

تمضي شاردة على غير هدى.. مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من

تطورات

9- الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة: ينفرد الإسلام بسياسة اقتصادية متميزة وذلك لجمعه

بين المصلحتين العامة والخاصة، أي أخذ في الاعتبار مصلحة الفرد مع عدم إهدار مصلحة

الجماعة.

10- الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية: يمتاز الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد روحي

ومادي، فجميع تصرفات الإنسان المادية لابد أن تتصف بمراقبة الله وابتغاء وجهه، فالمسلم حين

يعامل الناس معاملة اقتصادية فلا بد أن يتذكر حديث "العمل عبادة"⁷ وحديث "إنما الأعمال

بالنيات"⁸ وحين يقرر هذه الفكرة لا يريد من وراء ذلك أنها مقصودة لذاتها وإن قيمة هذه التوجهات

حماية للفرد نفسه.

11- الواقعية: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي لا يميل إلى الخيال، فهو واقعي في غاياته

وطريقته لأنه يستهدف في مبادئه الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية، فلا يكلف الإنسان مالا

طاقة به.

12- الإنسانية: الاقتصاد الإسلامي إنساني حيث أن الحلول التي يضعها لمشاكل الحياة الاقتصادية ترتبط بفكرته ومثله في العدالة، فكل أنواع النشاط في الحياة الاقتصادية في الإسلام خاضعة لقضية الحلال والحرم بما تعبر عنه هذه القضية من قيم ومثل وبامتدادها أيضاً إلى جميع الأنشطة الإنسانية، وألوان السلوك الإنساني حاكماً أو محكوماً، مشترياً أو بائعاً، مؤجراً أو مستأجراً، عاملاً أو متعطلاً

والاقتصاد الإسلامي إنساني لأنه لا يهمل العوامل غير الاقتصادية، كالعوامل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، فهو يشمل هذه الموارد في المجتمع البشري على هدى المفهوم الأخلاقي للرفاهية في الإسلام في دائرة الحلال⁹.

13- الرقابة المزدوجة: عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيد عن أعين الرقباء، أما في الإسلام النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، ورقابة ذاتية.

القواعد الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي

يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي بطبيعته على القواعد الكلية التالية:

أولاً: الالتزام بالقيم الإيمانية عند ممارسة النشاط

ثانياً : الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية ومن أهمها : الأمانة والصدق ، والسماحة في المعاملات ، والاعتدال ، والقناعة في الربح ، والتيسير على المعسر ، والتصديق على المفلس ، والتعاون على البر ، والالتزام بروح الأخوة والإيثار .

ثالثاً : الأصل في المعاملات الاقتصادية الحل إلا ما نص الشرع على تحريمه مثل الربا بكافة صورته والاحتكار والغش والغرر والرشوة

رابعاً : لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد عن الزكاة (أو الجزية) أو غيرها من الرسوم المقررة إلا بقرار سياسي مبني على مشاورة أهل الحل والعقد من المسلمين وموافقتهم .

خامساً : أساس الكسب المشروع بذل الجهد والتعرض للمخاطر ، وربط الغنم بالغرم ، فلا كسب بلا جهد ، ولا جهد بلا كسب .

سادساً : أن الله قد خلق من الأزواق ما يكفل حياة كريمة للمخلوقات وعلى الإنسان أن يسعى في الحصول على الرزق الطيب .

سابعاً : أن العمل الصالح المتقن وسيلة الكسب المادي وغايته التقوية على عبادة الله ، فالمادة وسيلة بناء الجسد ، والعبادة لتغذية الروح ، ويلزم على الفرد أن يوازن بينهما بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر .

ثامناً : إن المعاملات الاقتصادية هي علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيع بصفة خاصة .

دوافع تطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي

يتضمن النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من الضمانات والحوافز والدوافع والبواعث

التي تكفل تطبيقه ويمكن تصنيفها إلى :

- 1- الوازع الإيماني: المتمثل في الرقابة الذاتية واستشعار المحاسبة أمام الله .
- 2- الوازع الاجتماعي: المتمثل في فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 3- وازع السلطات: المتمثل في الأجهزة الحكومية المنوطة بتطبيق شرع الله .

مقومات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق

- 1- نظام زكاة المال
- 2- نظام ضريبة التكافل الاجتماعي
- 3- نظام الإرث والوقف والوصايا
- 4- المؤسسات التي تباشر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية
- 5- نظام السوق
- 6- أي نظم فرعية مكملة يراها أولو أمر المسلمين لازمة ولا تتعارض مع الإسلام لأن الأصل في المعاملات هو الحل، إلا ما اصطدم بنص صريح في القرآن والسنة .
- 7- كما تقبل الشريعة الإسلامية أي مقومات أخرى معاصرة من وضع البشر متى كانت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية

